مجتمع

اليونان تزيل الأنقاض بعد عاصفة عنيفة

أعلنت خدمات الطوارئ اليونانية، أمس، أنها تستمر بإزالة الأنقاض والبحث عن الأشخاص الذين يحتمل أن يكونوا محاصرين بسبب مياه الفيضانات، بعدما أدت فيضانات مفاجئة أحدثتها عاصفة في جزيرة إيفيا إلى مقتل سبعة أشخاص وفقدان شخص نهاية الأسبوع. ومن بين القتلى زوجان مسنان عثر عليهما في منزلهما الذي غمرته المياه صباح أول من أمس، وطفل رضيع يبلغ من العمر ثمانية أشهر عثر عليه في شقة في طابق أرضي غمرته المياه. وأشارت تقديرات السلطات إلى أن ثلاثة آلاف منزل تضررت جزئياً أو كلياً بسبب مياه الفيضانات. (أسوشييتد برس)

هدم منازل مسجلة لدى «يونسكو» بصنعاء

انهارت منازل مسجّلة لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) في صنعاء القديمة بفعل الأمطار الغزيرة، بعد أشهر من السيول والعواصف. وتعاني المنازل التراثية المبنية بالطوب اللبن (نوع من القراميد البدائية) في الأحياء التاريخية، والتي يرجع تاريخها إلى ما قبل قبل القرن الحادي عشر، بسبب تداعيات الصراع والإهمال. وقال نائب رئيس الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية عقيل صالح ناصر، إن المياه تتسرب من سقوف نحو 5000 من المباني العالية، فيما تهدمت سقوف 107 مبانٍ جزئياً. (رويترز)

سقط هذا المبنى في عام 2016 (فايد الجزيري/ Getty)

عقارات تُهدّد المصريين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعاد حادث انهيار عقار مكوّن من خمسة طوابق في مدينة المحلّة في محافظة الغربية (عاصمة إقليم الدلتا في مصر)، ومصرع 8 أشخاص، ملف انهيار العقارات في المحافظات المصرية وما تخلفه من خسائر بشرية ومادية كبيرة. ويرفض الأهالي ترك منازلهم الآيلة للسقوط بسبب عدم حصولهم على وحدات سكنية بديلة، ويفضلون الموت في بيوتهم بدلاً من التشرّد. ويُحمّل مسؤول في وزارة التنمية المحلية رئيس مدينة المحلة اللواء حاتم زين العابدين، مسؤولية «عدم إزالة» (هدم) العقار المنهار، مؤكداً على ضرورة تأمين مساكن بديلة للمتضررين قبل وقوع الكارثة، ومحاكمته بسبب «القتل الخطأ» لعلاقته بسقوط ضحايا، على حدّ قوله، علماً أن عقوبة هذا الفعل لا تقل عن الحبس 6 أشهر ولا تزيد على 3 سنوات مع دفع غرامة مالية في حال وفاة 3 أشخاص أو أقل. أما في حال وفاة أكثر من هذا العدد، فتصبح العقوبة أكثر صرامة، ولا تقل عن الحبس سنة وقد تصل إلى 7 سنوات. ويلفت إلى أنه كان ينبغي عليه تنفيذ قرار الإزالة بالقوة الجبرية.

يضيف المسؤول الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، أنّ تمرير مخالفات البناء في الوقت الحالي، يُعدّ «باباً خلفياً للفساد»، وبالتالي ملء خزينة الدولة بمليارات الجنيهات في مقابل قانون التصالح (تخفيض الغرامات على مخالفات البناء) من دون معرفة بمطابقة العقار لمعايير البناء. ويصبح الهدف جمع المال فقط، محذّراً من انهيار آلاف العقارات التي تم التصالح فيها خلال السنوات المقبلة، وهي مسؤولية يجب أن تتحملها الحكومة كاملة، خصوصاً في حال سقوط ضحايا، مشيراً إلى أنها أزمة مزمنة تلاحق مصر، وتكررت خلال السنوات الماضية بشكل مخيف، لتسقط العقارات على رؤوس قاطنيها من دون سابق إنذار. ويتخاذل مسؤولو الأحياء في بعض الأحيان بشأن تنفيذ قرارات الإخلاء والإزالة.

ويكشف الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن أرقام صادمة تتعلق بانهيار العقارات. وبحسب التقارير الصادرة عنه، يلفت إلى وجود 98 ألف عقار مخالف في المحافظات، فيما أكدت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية وجود نحو 4,9 ملايين مبنى مخالف ومهدّد بالسقوط في مصر، في وقت سقط 69 عقاراً خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

ويُحذّر خبراء من استمرار الأزمة وتكرارها خلال الفترة المقبلة، مطالبين بضرورة تكثيف الرقابة الحكومية على أعمال البناء، وإنشاء هيئة عليا للإشراف على أعمال البناء، وإزالة كل المخالفات، وتشديد الرقابة على الأحياء، وتيسير إجراءات الحصول على تراخيص للبناء. ويقترحون أن تكون للهيئة سلطة لاقتراح التشريعات اللازمة للإصلاح والرقابة الكاملة لضبط ومتابعة منظومة البناء خصوصاً المباني السكنية، لتكون هي المسؤولة عن كل ما يتعلق بقطاع البناء في مصر، حفاظاً على الأرواح والممتلكات والالتزام بمعايير البناء، وهو ما يؤكده عضو مجلس النواب محمد العقاد، الذي يطالب وزارتي الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والتنمية المحلية بحصر كل العقارات «الآيلة للسقوط»، خصوصاً الواجب هدمها (بحسب قرارات)، ولم تنفذ لأسباب مختلفة على مستوى المحافظات، وتشكيل لجنة في كل محافظة لحصر المباني المخالفة والآيلة للسقوط لتجنب وقوع أي حوادث جديدة، وإخلاء تلك الآيلة للسقوط وتوفير مساكن بديلة لأصحابها. ويقول إن الفساد المتعلق بالمجالس المحلية هو أحد أبرز أسباب انهيار العقارات.

بدوره، يقول أستاذ التخطيط العمراني في جامعة القاهرة، محمد الزعفراني، إنّ مواجهة أزمة انهيار العقارات تستلزم تحديد الهيكل التنظيمي للإدارة في مصر، بدءاً بالمجالس المحلية، وتراخيص البناء، والأجهزة الرقابية، وضرورة القضاء على الفساد المتفشي بين الإدارات المختلفة، وسرعة تشكيل لجنة لمتابعة وحصر المباني الآيلة للسقوط وإخلائها حتى لا تتفاقم الأزمة أكثر مما هي علية الآن. ويعزو تكرار حوادث انهيار العقارات في مصر إلى فساد المجالس المحلية.

تحقيق

أعلنت النيابة العامة المصرية، إثر انهيار عقار في مدينة المحلة، أنها ضبطت ملف العقار المنهار وقرارات الترخيص والترميم وسائر القرارات الصادرة بشأنه لدراستها، إضافة إلى قيامها بحصر المتضررين من الحادث وسؤالهم وسؤال الشهود عن معلوماتهم حول الواقعة. كما أمرت بتشكيل لجنة لفحص أنقاض العقار وملفه لمعرفة أسباب انهياره.

مزاج

وجوه انفجار بيروت

يوسف حاج علي

لا تنتهي قصص انفجار مرفأ بيروت الموجعة. قصص تصفع وجوهنا في كل لحظة، تعصر قلوبنا. تنقلنا من حزنٍ إلى حزن. تسرق نومنا المحدود. تقطع أنفاسنا فنعود في كل مرة إلى التقاط الهاتف للاتصال مجدداً والسؤال عمن نحب والتأكد من أنهم بخير فعلاً. هذه القصص، لناجين ومفقودين وضحايا ومنكوبين، هي قصصنا. أو كان يمكن أن تكون كذلك لولا الحظ. لولا الصدفة.

كان يمكن لأي منا أن يكون المرضة في غرفة العناية في مستشفى الروم. كان يمكن أن يكون العابر بسيارته قرب موقف شارل حلو. كان يمكن أن يكون العامل في أهراءات القمح في المرفأ. كان يمكن أن يكون موظفة المصرف في منطقة الجميزة. كان يمكن أن يكون الباحث عن مساحة ترفيه مسروقة بين أصدقائه في شارع مار مخايل. كان يمكن أن يكون الشخص الواقف في شمس شرفته في منطقة الكرنتينا الفقيرة. كان يمكن أن نكون أياً من هؤلاء عندما وقع الانفجار القاتل في قلب بيروت. الانفجار الذي سنحمل آثاره في قلوبنا وفوق جلدنا لفترة طويلة.

يدوّي صوت الانفجار المهول مرة فنرتعب، ثم مرةً ثانية فنتجمّد. تتحرّك ذاكرتنا المخدّرة. هل هو الموت الذي نجونا منه مراراً قد حسم أمره هذه المرة؟ هل أضاعنا أو نسينا فعاد هذه المرة ليتمّم مهمّته؟ هل هو النيزك الذي كنا نسخر من وجوده وننتظره في ذات الوقت كي يريحنا من مشاكلنا ومصائبنا التي ليس لها نهاية؟ هل فعلاً كل شيء قد انتهى؟ دعكم من الشعارات التافهة وبعث الروح في طائر يقوم كل مرة من تحت الركام. دعكم من الأغاني البليدة التي تمجّد وطنيات فقدنا طعمها منذ زمن طويل. ودعكم من فلاسفة شعارات رأوا أن «الوطن ليس فندقاً نغادره عندما تسوء الخدمة». لقد عشنا حياتنا كلها بين حروب وحرائق. كانت فترات الحياة العادية دوماً هي الاستثناء في يومياتنا وفترات الأزمات هي القاعدة. استلمنا مصائب لا تنتهي من الذين أتوا قبلنا، وها نحن نسلمها، للذين يأتون بعدنا. كالهائمين مشينا حياتنا في الدائرة نفسها بحثاً عن منفذ أو نجاة. لكننا كنا نمشي دائماً ونظل في مكاننا. كنا نعود في كل مرة إلى نقطتنا الأولى.

الفساد يقتل؟ طبعاً. وقد ينفجر في وجوهنا فيخطف روح مدينة بكاملها. الفساد مثله كمثل الحروب. مثله كمثل الأوبئة والأمراض. مثله كمثل الكوارث الطبيعية. وقد تأتي نتائجه في وجوه كثيرة، ليس الانفجار الأخير إلا واحداً منها.

وغالباً لن يكون آخرها.

الشعور بالوحدة ليس كما تعتقده

ما الذي يتبادر إلى ذهنك حين تفكر بالوحدة؟ ماذا قرأت عن هذا الشعور في الكتب أو الأخبار؟ في هذا الإطار، تكتب العاملة في مجال الصحة المجتمعية كاسلي كيلام، في موقع «سايكولوجي توداي» إنه غالباً ما يكون هناك تناقض بين الأبحاث والشائعات في ما يتعلق بهذا الشعور، وتشير إلى ثلاث أساطير، وهي:

الأسطورة الأولى: الشعور بالوحدة أمر سيئ

تقول كيلام إنّ الوحدة يمكن أن تؤثر سلباً على صحتك، في حين أن التواصل يُحسّن صحتك النفسية. لكن هذا ليس صحيحاً دائماً. يشعر الجميع بالوحدة من وقت إلى آخر. هذه تجربة إنسانية طبيعية، والطريقة التي يعتمدها دماغك لإعلامك بأنك لا تحصل على ما تريد. يمكنك التفكير بالشعور بالوحدة كدعوة لمعرفة نفسك والتفكير في احتياجاتك الصحية والاجتماعية وتحديد أولوياتك. يمكن أن يكون الشعور بالوحدة مصدراً للإبداع يُلهم الفنانين والكتّاب للتعبير عن تجاربهم.

في المقابل، تظهر الدراسات أن الوحدة تصبح مشكلة عندما تكون مزمنة. إذا كنت تشعر أن علاقاتك لا تدوم لفترة طويلة، قد تكون معرضاً لخطر الإصابة بمشاكل صحية مثل الاكتئاب وأمراض القلب.

الأسطورة الثانية: لا فرق بين الوحدة والعزلة الاجتماعية

غالباً ما لا يتم التمييز بين المصطلحين أعلاه، لكنهما مختلفان في الواقع. العزلة الاجتماعية هي وصف موضوعي للشعور بالوحدة. في المقابل، فإن الوحدة تجربة ذاتية. هذا يعني أنك قد تشعر بالوحدة حتى حين تكون محاطاً بآخرين.

لماذا؟ لأن أحداً لا يهتم لأمرك أو يفهمك، أو لأنك تقضي الوقت مع أشخاص لا يشاركونك الاهتمامات والمبادئ نفسها.

في هذا السياق، يفيد 47 في المائة من الأشخاص الذين شملهم استطلاع للرأي أن علاقاتهم ليس ذات مغزى. وقال 58 في المائة إن أحداً لا يعرفهم جيداً، فيما أشار 61 في المائة إلى أن الأشخاص من حولهم لا يشاركونهم اهتماماتهم.

والتمييز بين المصطلحين مهم بشكل خاص خلال أزمة كورونا. على الرغم من أن كثيرين قد يكونون معزولين جسدياً، إلا أننا لسنا مضطرين إلى الشعور بالوحدة.

الأسطورة الثالثة: الوحدة تعني أنك بحاجة إلى أصدقاء جدد

إذا كنت قد انتقلت للتو إلى مدينة جديدة، أو تشعر أنه ليس لديك العديد من الروابط الاجتماعية كما ترغب، فقد تعمد إلى تكوين صداقات جديدة. لكن الطريقة الأخرى لتحسين صحتك اجتماعياً تتمثل في تقوية علاقاتك الحالية. ويشير باحثون إلى أن التعبير عن الذات هو مفتاح لبناء علاقات وثيقة.

(ربى أبو عمو)

تحقيق

يشكل نموذج عيش بعض المهاجرين في شمال أوروبا، على قلتهم، مثار سجال يستهدف فئة تعيش وفق نظام تقاليد ينظر إلى الزوجة نظرة تتعارض وانظمة وثقافات بلاد المهجر. من بين هؤلاء، عرب يعنّفون زوجاتهم

تعنيف الزوجات

استغلال نساء عربيات في شمال أوروبا

ناصر السهلي

بستغل اليمين المتشدد في شمال أوروبا، قضايا بعض المهاجرين الذين يعاملون المرأة بطريقة لا تراعي قوانين البلدان المضيفة، بالرغم من المساعي المجتمعية والدينية لمعالجة هذه الحالات. في المقابل، لا يطلع بعض ممارسي العنف المنزلي ومستغلي النساء في المهاجر الجديدة، على كيفية استغلال اليمين لممارساتهم مع كثافة تغطيتها في وسائل الإعلام المحلية، ما يجعلها بعيدة عن التأثير داخل المجتمعات المهاجرة العربية والمسلمة نفسها، لكنّها منتشرة خارجها.

في محاولة «العربي الجديد» تسليط الضوء على هذه القضية، قبلت بعض النسوة العربيات التحدث شريطة عدم الكشف عن أسمائهنّ الكاملة، فيما أخريات يعشن صدمة لم تمكّنهن من المشاركة، وإن أكدن أنّ «الحياة لا تطاق».

تذكر «ن» أنّها عاشت بعد سنوات من حضورها من المغرب حالة «استعباد»، وهي كلمة لا تكفي لوصف أربع سنوات من الزواج في الدنمارك، فالتعنيف النفسي ملازم للجسدي، ولا يقتصر على الزوج بل يمتد إلى محيطه الأسري أيضاً. تضيف: «كانت لي صديقة تزوجت في الدنمارك وتسير أمورها بشكل ممتاز، وظننت أنّ الأمر عينه سيسري عليّ». تجد «ن» نفسها اليوم في أحد مراكز الأزمات، المختص بالعنّفات، وعنوانها سرّي بمساعدة السلطات. وتشرح بعض تفاصيل قصتها بعد أربع سنوات في البلاد التي رزقت فيها بطفلة، فقد اكتشفت أنّ زوجها العربي «المطلّق» يعيش حالة «تعدد زوجات» بالرغم من أنّه أحضر أوراقاً رسمية لإثبات الحالة الاجتماعية، وهي أوراق تطلبها السلطات المغربية، مترجمة ومصدقة، لتسمح بزواج مغربية من عربي مقيم في أوروبا.

قصة «ن» تشبه قصص أخريات في السويد والنرويج ممن «أحضرن» إلى هذه البلاد من أزواج في الأغلب منفصلين عن الزوجات «السابقات» لكنّهن وقعن ضحية لتلك الخديعة. القانون الاسكندنافي في الدول الثلاث؛ الدنمارك والسويد والنرويج، يمنع تعدد الزوجات، وبالرغم من ذلك، تكشف السلطات بين فترة وأخرى عن قضايا مثيرة للجدل. فبعض مهاجري السنوات الأخيرة جمع بين زوجتين، فيحضر إلى البلاد مع واحدة، مثلاً، ثم تحضر الزوجة الثانية مع الأطفال على أنّها بلا زوج، وتدّعي أنّ الزوج هو شقيق الزوج «المفقود» على ما كشفت تقارير صحافية محلية مختلفة. هذا لم يحدث لـ«ن» ومن هنّ في وضعها. فهنّ يحضّرن على أساس قوانين «لمّ الشمل»، وحين يكتشفن «الخديعة» بعد أشهر من الوصول «يبدأ عذاب نفسي وتعنيف لأبقى صامتة... فحين حملت وبدأت الأحظ أنّ الحقيقة مغايرة، بدأ التهديد، من الزوج وأقاربه، بمن فيهم أمه، بإرجاعي إلى بلدي إذا لم أقبل الواقع المرير، وذلك من خلال الانفصال، وإبلاغ السلطات أنّي لم أعد أقيم قانونياً في البلاد» بحسب «ن».

لسنوات، كافحت أحزاب ومنظمات نسوية دنماركية، لتغيير القانون الذي ينزع من الأزواج «إمكانية رمي الزوجات» أي إعادتهن إلى الأوطان الأصلية. التعديل الذي فرض برلمانياً قبل بضعة أعوام يسمح بدراسة كلّ حالة على حدة، لوقف الظلم بحق سيدات تعرضن للعنف، ومنع الأزواج من إعادتهن إلى بلادهن.

ثلاثة أعوام ستمرّ على زواجها ومجيئها إلى الدنمارك، قبل أن تشجع «ن» نفسها، بمساعدة صديقة من لبنان، على اتخاذ قرارها بالتوجه إلى السلطات. في أحد مراكز النساء المعنّفات جرى توثيق آثار الضرب والتعذيب النفسي. وتضيف: «ثلاث سنوات عذاب كان الأصعب فيها أن ترى من يفترض أنّها بمثابة والدتك (حماتها) وأسرته (الزوج السابق) يساعدونه في تعذيبي وكأني جارية، فلا أحد منهم ساعدني أثناء الولادة حتى. أصبت باكتئاب وحالة نفسية صعبة، وكنت حبيسة مع الرضيع في غرفة بشكل المطبخ جزءاً منها، مع حمام صغير. وكانت حماتي تأتي كناظرة مدرسة أو مفتشة سجن، تفتش على النظافة وتوبخني وتعنفني لفظياً بدلاً من مساعدتي وأنا في هذه الحالة، ولم تكن حالة شقيقة زوجي أفضل، فقد عانت هي نفسها من عنف حياة زوجية، لكني كنت أشعر كأنها تنتقم مني».

«س» التي جاءت من العراق إلى جنوب السويد ملتحقة بزوج يكبرها بـ10 سنوات. تروي عن صدمة تعرضت لها: «حين طلبني للزواج كان يظهر الرقة ويلاطفني أمام أهلي، وانتظرنا أشهراً للانتهاء من المعاملة الرسمية، لكن ما إن وصلت، ولم يمرّ أسبوع تحت سقف واحد، وكنت راضية بوضع السكن وإن كان سيئاً، تبين أن زوجي، الذي رسم لي لوحة وردية عن الحياة معه في السويد، مريض نفسي يتلقى علاجاً ولا يعمل ويتعاطى الحشيش (القنب الهندي)». تضيف «س»: «صبرت، لكني صممت على عمل ما يفيدني، فتعلمت اللغة بسرعة، قبدأت غيرته تشتدّ حين رأى أنّي أمضي في طريقي، والكحول والحشيش صارا من يوميات جلسات العنف النفسي، وحين كنت أرفض العلاقة الجنسية معه كان يمارس العنف الجسدي معي». كانت «س» محظوظة حين ساعدها رجل دين مسلم على الوقوف بوجه هذا الزوج المعنّف: «وصلت الأمور إلى حدّ أنّه بات يسطو على راتبي البسيط الذي أحصله من عملي بضعة أيام في مخبز، ولم أعد أحتمل تلك الحياة والتهديد المستمر بإرجاعي إلى العراق». تقدمت «س» بطلب لجوء إنساني بمساعدة مدافعين عن حق المرأة المعنفة بالبقاء في البلاد، وذلك بعد انفصالها عن الزوج، ثم طلبت الطلاق منه. ومثلما آثار العنف الأسري في الدنمارك والسويد سجالات مجتمعية وسياسية وإعلامية، فإنّ للنرويج نصيبها من هذا العنف الذي يجري في البيئات المهاجرة، إذ تلجأ كثيرات من النساء من أصول غير غربية إلى مراكز حماية من العنف الزوجي والأسري. ومن أبرز حوادث النرويج في هذا السياق قضية سيدة مسلمة وجدت نفسها متزوجة من مقيم مع كامل أسرته في النرويج، إذ شهدت المحاكم النرويجية القضية الأولى في تاريخها بشكوى الزوجة (28 عاماً) ضدّ حماتها (50 عاماً) وزوجها ووالد زوجها بممارسة التعذيب النفسي والبدني ضدها. وأفردت صحيفة «أفتون بوستن» يوم 31 يوليو/ تموز الماضي مساحة لقضية العنف الذي مورس بحقّ هذه السيدة التي جيء بها من باكستان كزوجة، فيما وجدت نفسها خادمة لدى الأسرة، وفرض عنف نفسي لسنوات عليها مع «ركوع أمام الحماة للاعتذار». السيدة التي أطلق عليها اسم «إكس» في المحاكم النرويجية وجدت دعماً من مسؤولة منظمة «دينا براكسيس» النسوية، إيمان وسيم، التي وثقت عمليات الإكراه والسيطرة والعزل التي تعرضت لها الزوجة «بالإضافة إلى الكلمات والركلات والسحب من شعرها على الأرض والتهديد بالقتل وتقطيع الأوصال». المحكمة النرويجية حكمت على حماتها بالسجن 45 يوماً مع وقف التنفيذ لمدة عامين. وترى إيمان وسيم أنّ «عمليات العنف التي تمارس في الأسر من خلفيات مهاجرة لا يجري عادة التحقيق فيها حول دور أمهات وآباء وأسرة الأزواج في ذلك العنف، وهذه سابقة تفتح العيون على ما يجري خلف الجدران» وفقاً لما نقلت عنها «أفتون بوستن». وصحيح أنّ الحالات التي تحدثت إليها «العربي الجديد» تخص نسوة حضرن بمحض إرادتهن إلى دول الشمال، من خلال نظام «لمّ الشمل»، لكن في المقابل، هناك حالات تعاني من «سيطرة اجتماعية» (كما يطلق عليها في اسكندينافيا) بالتزويج القسري لشابات وشباب ولدوا وكبروا في هذه الدول. وقبل نحو ثلاثة أعوام أتاحت السلطات السويدية للشابات المسافرات مع الأهل إلى الأوطان الأصلية وضع قطعة معدنية تحت ثيابهن لتنبيه سلطات المطارات السويدية أنهن بصدد التسفير لإجبارهن على الزواج من شخص لا يعرفنه. وفي الدنمارك، انتهجت حكومتا يمين ويسار الوسط المتعاقبتان على الحكم خلال الأعوام الخمسة الماضية سياسات متجعدية وقانونية تتشدد حيال زيجات القاصرات ومنع «السيطرة الاجتماعية» التي تعني إجبار الشابات على العيش في ظروف قهرية تتنافى ورغباتهن في الحياة. وبالرغم من تدخل بعض رجال الدين المسلمين لشرح كثير من الليس الذي يخلط العادات بالدين، تستمر مثل هذه الحالات بالوصول إلى الصحافة التي تبرز القضايا الحساسة في البيئات المهاجرة، إن كان لمسألة العنف أو الإجبار على الارتباط أو «السيطرة الاجتماعية» من قبل بعض الأسر على أبنائهم من الشبان والشابات.

أحدث القضايا التي شهدتها السويد جريم قتل ارتكبها رجل وابنه (15 عاماً) راح ضحيتها شاب في العشرين من عمره، كان يفترض أن يتزوّج يوم 27 يوليو/ تموز الماضي. الجريمة التي هزت السويد جاءت بناء على ظنون الرجل أنّ زوجته الأربعينية (والدة الفتى) كانت على علاقة مع الشاب القتيل، إذ عمل الاثنان في مركز رعاية مسنين. الموظفون السويديون أفادوا في شهادات نشرتها الصحف المحلية أنّ الزوج (47 عاماً) كان يحضر بشكل يومي إلى مركز العمل ويراقب زوجته إلى أن جرى طرده وحظر دخوله إلى مكان العمل، فيما الشاب العشريني (أفغاني الأصل) وبقية الموظفين كانوا «يتعاطفون فقط مع السيدة التي ظهرت عليها آثار عنف جسدي». وحين انتقلت صغارها إلى مركز معنفات، بعنوان سري، أقدم زوجها وابنها الذي بقي مع أبيه، على قتل العشريني في حافلة ركاب طعناً بسكين.

جاليات عربية ومسلمة كبيرة في اسكندينافيا (العربي الجديد)

وجدت نفسها خادمة لدى الأسرة، وفرض عليها عنف نفسي لسنوات

تدخل بعض رجال الدين لشرح كثير من الليس الذي يخلط العادات بالدين

45

يوماً، هو حكم صدر بالسجن مع وقف التنفيذ، ضد حماة امرأة مهاجرة اشتكت من العنف المنزلي، في سابقة نرويجية.

الحداد لعدم نسيان الضحايا

سقط أكثر من 150 قتيلاً نتيجة الانفجار في مرفأ بيروت. التعبير عن الحزن هنا ليس تفصيلاً، والحداد يساعد على تذكر الضحايا وليس العكس، كما قد يظن البعض

بيروت ـ **أورنيلا عنتر**

يقول مارسيل بروست في روايته «بحثاً عن الزمن المفقود»، إنه «يمكننا فقط أن نشفى من الألم حتى نقاسيه إلى نهايته». منذ اللحظة التي بدأ فيها تعداد ضحايا انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/ آب الجاري، الذي أودى بحياة أكثر من مائة وخمسين ضحية، غرقت بيروت ومعها لبنان في حالة من الحداد الجماعي. على الرغم من أنّ الموت واحد والسبب الذي أودى بحياة هؤلاء الضحايا واحد أيضاً، إلا أنّ الحداد الذي يختبره كل منهم يختلف من شخص إلى آخر. في الوقت الذي تجهش فيه إحدى الأمّهات بالبكاء على ابنها وتصرخ مرددة اسمه حتى يكاد يختفي صوتها، يظهر والد إحدى الضحايا بصورة هادئة جداً، فاقداً ملامحه وكأنه غير مدرك تماماً ما قد حلّ به.

وتقول المعالجة النفسية أسامة يمّين، لـ«العربي الجديد»، إن مراحل الحداد خمس، تبدأ بالصدمة والإنكار، يليها الغضب، المقايضة، الاكتئاب والألم، وتنتهي بتقبّل الواقع. وتشير إلى أنّ «مرحلة الإنكار، أي رفض الاعتراف بخسارة شخص عزيز، لا يجب أن تتجاوز بضعة أيام يظهر خلالها الشخص المعني وكأنه مجرّد من العاطفة، لا يتفاعل مع الخسارة، لا يبكي أو يصرخ». تضيف أن الأشخاص الذين لم تتسنّ لهم رؤية الميت أو استلام جثمانه، خصوصاً في حالة الكوارث كالتي يشهدها لبنان اليوم من فقدان للجثامين أو للمة الأشلاء، «معرّضون لأن تطول لديهم فترة إنكار الموت».

من جهتها، تشدّد المعالجة النفسية الفرنسوا إليان على أهمّيّة الطقوس التي ترافق الموت، كواجب العزاء ومراسم الدفن وما يرافقها، لأنها تساعد في الفصل بين عالم الأحياء وعالم الأموات، وتساعد من فقد عزيزاً على الوقوف وجهاً إلى وجه أمام حقيقة الموت. حينئذ فقط يمكن له أن يدخل مرحلة الحداد عليه ويخرج منها سالماً. وبعد مضي حالة الإنكار والحداد، يفترض أن تتتالى المراحل الأخرى. إلا أن فترة الاكتئاب قد تطول أكثر مما ينبغي، في هذه الحالة، تصبح المتابعة النفسية لدى معالج أو طبيب نفسي أمراً ضرورياً.

لذلك، ألف المعالج النفسي الفرنسي المتخصص في مسألة الحداد، كريستوف فوريه، كتاباً وجهه إلى الذين فقدوا قريباً. يقول فوريه في كتابه إن الحداد مثل مداواة اليد المحروقة. في هذه الحالة، يمكن للمصاب أن يقوم بأمرين: الأول يقضي بنكران الألم من خلال لفّ اليد بضمّادة وأخذ بعض المسكنات ريثما يشفى الجرح تلقائياً. بعدها، تنمو الأنسجة بطريقة ما، ومن الممكن أن يلتهب الجرح وبالتالي لن تعود اليد إلى وظيفتها كما في السابق.

السلوك الآخر هو التعامل الفعلي مع هذه الإصابة المفاجئة من خلال توفير وسائل للعلاج بأفضل السبل: الاستشارات الطبية، تقييم الإصابة والإضرار، تلقي العلاج المناسب والمتابعة المنتظمة. لا شك أن هذا السلوك مؤلم، لكن بفضل العناية المستمرة على مدى أشهر، يلتئم الجرح بشكل صحي. ربما تتشكل ندبة مكان الحرق تطبع اليد إلى الأبد وسيكون من المستحيل إخفاؤها ونسيانها، إلا أن اليد ستستعيد وظائفها بشكل شبه كامل.

يتابع فوريه: «في حال خسارة شخص عزيز، إما أن تأمل بعودة الأمور إلى طبيعتها مع مرور الوقت، علماً أن هذا العامل لا يعد كافياً، وإما أن تقرر التعامل بفعالية مع ما يحدث الآن في حياتك. لن يؤدي التعامل بفعالية مع الخسارة إلى تخفيف الألم لأنه أمر لا مفر منه، للأسف، لكنك ستختار أن تفعل شيئاً حيال ذلك وألا تعيش على هامش ما يحدث معك. هذا ما يسمى بفعل الحداد».

وتشدّد إليان على الانخراط بفعل الحداد. وعلى الرغم من بديهية ما تقول، توضح أن الحداد مزيج والموت يقلب الحياة رأساً على عقب. لذلك، يعتقد المحزونون أنهم إذا عادوا إلى متابعة حياتهم بأسرع وقت يكونون بذلك ينهون حدادهم بشكل أسرع. إلا أن الحقيقة هي غير ذلك كلياً. فإذا لم يعبروا عن مشاعرهم ومعاناتهم كما يجب، عندها يستمر حدادهم وقتاً أطول بكثير.

تعتبر إليان أن مفهوم «قبول» الخسارة ليس دقيقاً، إذ إنّ أحداً لا يقبل فعلاً خسارة من يحب، وتفضل اللجوء إلى مفهوم «التعايش» أو «التكيّف» مع الخسارة الذي تعتبره أكثر واقعية. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ فقدان الولد يختلف عن فقدان الوالد أو الوالدة أو الأخت أو الأخ أو الشريك. يختم فوريه الفقرة المخصصة لخسارة الأهل للابن أو الابنة بالسؤال التالي: «هل يتعايش الأهل فعلاً مع وفاة ولدهم؟». تقول يمّين إن أقسى الخسارات هي خسارة الأم أو الأب لطفل.

في الختام، تقول إليان إن كلمة «الحداد» مخيفة، لأنه يُعتقد خطأً أن المرء سينسى من يحب. هذا خطأ كبير لأن العكس تماماً هو الذي يحدث، إذ إن الانخراط في فعل الحداد لا يؤدي إلى النسيان، بل إلى ضمان عدم النسيان».

أسماء ضحايا الانفجار في مرفأ بيروت (حسين بيضون)

مطالبة بالعدالة (حسين بيضون)

بحث مستمر عن المفقودين في مقابر ترهونة وطرابلس الجماعية

الحرب التي انتهت في العاصمة الليبية طرابلس وجوارها تركت جروحاً كبيرة مفتوحة، لعلّ أبرزها قضية المفقودين، التي تتلازم مع قضية الكشف عن مقابر جماعية في العاصمة وفي مدينة ترهونة، جنوبي شرق طرابلس

صدمة كبيرة سببها الكشف عن المقابر الجماعية (محمود تركية/ فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

مع الاهتمام الدولي الواسع بقضية المقابر الجماعية التي عُثر عليها في مدينتي ترهونة وطرابلس، بعد انتهاء الحرب فيهما، وانسحاب مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، في مايو/ أيار الماضي، تستمر الجهود الرسمية الحثيثة للكشف عن ملابسات القضية وحجمها، بما يترك قضية المفقودين من جراء الحرب مفتوحة، لا سيما لدى أهاليهم.

في هذا الإطار، يستمر إبراهيم الحديدي، وهو أب لأحد المفقودين في ترهونة، في مراجعة فروع وزارة الداخلية المعنية بنتائج جهود البحث عن المفقودين في المقابر الجماعية وتحديد هوياتهم، بعدما فقد ابنه في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أثناء رجوعه من طرابلس الى مدينة ترهونة مسقط رأسه. يقول الحديدي لـ«العربي الجديد» إنّ «الجهات المسؤولة، على رأسها الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، لم تعلن عن كامل نتائج بحثها بسبب الاستمرار في عمليات البحث، لكنّني متمسك بأمل العثور على ابني حياً». وتتزامن زيارات الحديدي إلى الجهات المعنية في طرابلس مع جهود «الخيرين من أصدقائه» في شرق البلاد، بحثاً عن ابنه حياً في معتقلات حفتر، على خلفية أنباء تفيد بنقل مليشيات حفتر عشرات من المعتقلين معها أثناء انسحابها. لكنه يؤكد أنّ نتائج تلك الجهود لم تؤدّ إلى كشف مصير ابنه.

وكان الشاب المفقود قد غادر طرابلس إلى ترهونة لزيارة أجداده، علماً أنّه تلميذ ثانوي ولا علاقة له بالمسلحين والتجاذبات السياسية والمسلحة القائمة في البلاد.

ولا تتطابق البلاغات التي تلقتها مراكز الشرطة من قبل أسر حول فقدان أبنائها خلال الحرب التي قادها حفتر طوال عام على طرابلس، مع أعداد الجثامين في المقابر الجماعية. وبحسب مصباح عاشور، عضو إحدى فرق الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، فإنّ عدد الجثث التي أعلن عن العثور عليها حتى الآن أكبر من عدد المفقودين. وأعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، التابعة لوزارة داخلية حكومة الوفاق، قبل أيام، عن انتشال 238 جثة وعدد من الرفات والأشلاء. يتابع عاشور لـ«العربي الجديد» أنّ من بين هذا العدد 26 جثة منفخمة وأشلاء و3 جثث متحللة. القيت في العراء، مؤكداً أنّ العدد «التحقيقات أثبتت أنّ بعض من جرت تصفيتهم هم سائقو سيارات بضائع تدخل إلى ترهونة، ومن بين الوقائع المشهورة تصفية أربعة أشقاء من أسرة النعاجي داخل ترهونة». ويلفت القرمادي إلى أنّ هناك عشرات الجثث أيضاً في مستشفى ترهونة ومرافق حكومية أخرى، تركت من دون دفن وما زالت هويات أصحابها غير محددة حتى الآن، بسبب استمرار التحقيقات في ملابسات تلك الجرائم.

أما عاشور فيشير إلى أسباب أخرى لعدم تحديد الهويات من بينها تأخر انتشال جثث عثر عليها وهي مفخخة، لتتحول إلى أشلاء لاحقاً بسبب انفجارها أثناء محاولة تفكيك الألغام التي ألصقت بها بشكل احترافي. ويتابع المسؤول الحكومي أصولها إلى مناطق تسيطر عليها حكومة الوفاق، ويشارك أهل تلك المناطق في القتال ضد حفتر وقامت بتصفية تلك العائلات».

يضيف القرمادي لـ«العربي الجديد» أنّ «التحقيقات أثبتت أنّ بعض من جرت تصفيتهم هم سائقو سيارات بضائع تدخل إلى ترهونة، ومن بين الوقائع المشهورة تصفية أربعة أشقاء من أسرة النعاجي داخل ترهونة». ويلفت القرمادي إلى أنّ هناك عشرات الجثث أيضاً في مستشفى ترهونة ومرافق حكومية أخرى، تركت من دون دفن وما زالت هويات أصحابها غير محددة حتى الآن، بسبب استمرار التحقيقات في ملابسات تلك الجرائم.

أما عاشور فيشير إلى أسباب أخرى لعدم تحديد الهويات من بينها تأخر انتشال جثث عثر عليها وهي مفخخة، لتتحول إلى أشلاء لاحقاً بسبب انفجارها أثناء محاولة تفكيك الألغام التي ألصقت بها بشكل احترافي. ويتابع المسؤول الحكومي أنّ «الإمكانات المحلية في التعامل مع الأشلاء لتحديد هويات أصحابها ضعيفة ولا تناسب حجم الكارثة»، مشيراً إلى أنّ البلاغات التي وصلت في أوائل أيام تحرير ترهونة وطرابلس تجاوزت الخمسين، عن وجود أشلاء وجثث متفحمة وأخرى متحللة، ألقيت في العراء من دون دفن.

وما زالت عشرات الجثث المتحللة والمتفحمة والأشلاء في ثلاجات الموتى بمستشفيات العاصمة، من بينها المركز الطبي، حيث يؤكد الطبيب مصطفى التركي، من المركز، أنّها تنتظر جهوداً دولياً لدعم الخبرات والجهات المحلية لتمكينها من الحصول على تجهيزات متقدمة لفحص هذه الجثث والكشف عن هوية أصحابها. وأمام الصدمة التي يعيشها أهالي المفقودين يستقبل المركز، بحسب التركي، عشرات الطلبات من الأهالي للتعرف على تلك الجثث، في انتظار الجهود الرسمية في الكشف عن جميع الجثث في المقابر الجماعية.

عدد الجثث التي عثر عليها أكبر من عدد المفقودين المبلغ عنهم

اغلب الجثث التي عثر عليها تعود لمدنيين خطفوا على الهوية